إسرائيل تباشر تشكيلَ «لجنتها» الخاصة بـ «أسطول الحرية»

«الهلال الأحمر» الإيراني ينتظر ضوءاً أخضر من «الخارجية» لإرسال سفينتين إلى غزة

التف رئيس الحكومة الإسرائيلية على المطالب الدولية بتشكيل لجنة تحقيق "ذات مصداقية" في الهجوم على " أسطول الحرية"، واستبق المشاورات التي لاتزال مستمرة مع واشنطن في هذا السياق، معلناً تكليف قاضٍ إسرائيلي متقاعد رئاسةَ اللجنة التي ينوي تشكيلها، والتي لن يحق لها استجواب الجنود المشاركين في العملية، ولا حتى قائد البحرية الإسرائيلية.

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمس، أن القاضي المتقاعد من المحكمة العليا يعقوب تيركل (75 سنة) سيرأس لجنة تحقيق ستشكلها الحكومة في حادث الهجوم على "أسطول الحرية"، متوقعاً في الوقت نفسه التوصل إلى اتفاق قريب مع إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بشأن تشكيلة وصلاحيات تلك اللجنة، التي ستكون إسرائيلية بمشاركة دولية، حسبما أفاد مصدر حكومي.

ولم يتم بعد إعلان طبيعة لجنة التحقيق بشكل رسمي، غير أن تقارير صحافية ذكرت أنها ستكون "لجنة خبراء قانونيين" وأنها لن تستخلص استنتاجات شخصية ضد مسؤولين إسرائيليين، كما أنها لن تستمع إلى ضباط وجنود، وإنما إلى رئيس أركان الجيش غابي اشكنازي فقط، إلى جانب نتنياهو، ووزير الدفاع ايهود باراك ووزراء أعضاء في الحكومة الأمنية المصغرة.

ودافع نتنياهو، خلال افتتاحه اجتماع حكومته الأسبوعي، عن الحصار المفروض على قطاع غزة، مشيراً إلى أن هدفه منع دخول الاسلحة إلى القطاع، ومبدياً استعداده في الوقت نفسه للسماح بعبور المساعدات الانسانية إليه.

إلى ذلك، ألغى باراك أمس سفره إلى فرنسا، وذلك من أجل المشاركة في الإجراءات لتعيين لجنة التحقيق.

ودعت صحيفة "هآرتس" القاضي تيركل إلى رفض تكليفه ترؤس "لجنة الخبراء" التي ستحقق في الهجوم على "أسطول الحرية"، معتبرة أن اللجنة غايتها تبرير مهاجمة الجيش الإسرائيلي للأسطول وطالبته بإعادة التكليف إلى الحكومة.

السفينتان الإيرانيتان

أعلن مسؤول في "الهلال الأحمر" الإيراني أن الجمعية تنتظر الضوء الأخضر من وزارة الخارجية لإبحار سفينتين تنقلان مساعدات انسانية ومتطوعين الى قطاع غزة.

وقال المسؤول إن "إبحار السفينة التي تنقل متطوعين قد يتأخر، بل قد يلغى، بسبب الظروف السياسية والعسكرية والأمنية في المنطقة".

وكان "الهلال الاحمر" الإيراني أعلن سابقاً عزمه على ارسال ثلاث سفن وطائرة محملة بالمساعدات الانسانية الى غزة.

اتصالات مع أنقرة

ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أمس، أن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي عوزي أراد يجري اتصالات سرية مع مسؤولين في تركيا بهدف تهدئة التوتر بين الدولتين.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين سياسيين إسرائيليين قولهم إنه لا توجد قطيعة في العلاقات مع تركيا في هذه الأيام، وأن الاتصالات السرية لم تثمر نتائج حتى الآن، مشددين في الوقت نفسه على أن كلا من الجانبين لا يريد أن تتدهور الأمور إلى وضع لا يعود بالإمكان إصلاحه.

إلى ذلك، حذرت تقارير تم إعدادها في وزارة الخارجية الإسرائيلية من أن وجهة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان هي نحو تصعيد آخر مع إسرائيل، وأن الأمور ستصل إلى حد إلغاء جميع الاتفاقات الأمنية وحتى قطع العلاقات أو خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وذلك لأن تركيا مازالت تطالب إسرائيل باعتذار رسمي وتشكيل لجنة تحقيق دولية وموافقة إسرائيل على دفع تعويضات للمصابين في "أسطول الحرية".

«السلطة تنفي»

نفى الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة أمس، ما ذكرته صحيفة "هآرتس" أن الرئيس محمود عباس طلب من الرئيس أوباما عدم رفع الحصار عن غزة لعدم تقوية "حماس".

وقال أبو ردينة إن عباس "أثار موضوع ضرورة رفع الحصار عن غزة بنفس مستوى مصير عملية التسوية". اما "حماس" فقد اعتبرت أن ما نقلته الصحيفة الإسرائيلية عن عباس "يتناقض مع الفرقعات الإعلامية التي تتطاير على ألسنة قيادات فتح من حين الى آخر بشأن المصالحة الوطنية".

المبحوح

أكدت النيابة الإقليمية في وارسو أمس، توقيف شخص يشتبه في حصوله بصورة غير قانونية على جواز سفر ألماني، في بداية يونيو الماضي، في إطار قضية اغتيال القيادي في حركة "حماس" محمود المبحوح في دبي.

وقالت المتحدثة باسم النيابة: "اعتقل يوري بي. (القانون البولندي يحظر نشر اسم مشبوه) في الرابع من يونيو في مطار وارسو"، ورفضت تحديد جنسيته، وأضافت: "كان مطلوبا بموجب مذكرة توقيف اوروبية اصدرها القضاء الألماني، ترتبط باغتيال عضو في حركة حماس في يناير في دبي".

وتؤكد هذه التصريحات المعلومات التي ستنشرها صحيفة "دير شبيغل" الألمانية في عددها الذي سيصدر اليوم، وتفيد بأنه تمّ توقيف إسرائيلي يدعى يوري برودسكي في وارسو، ويشتبه في انه ينتمي إلى جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الخارجية.

وأكدت وزارة الخارجية الإسرائيلية أمس "توقيف مواطن إسرائيلي في بولندا"، مشيرة إلى أن "قنصلية إسرائيل تهتم بوضعه"، من دون تفاصيل أخرى.

(القدس، طهران . أ ف ب، أ ب، رويترز، كونا، د ب أ، رويترز)

جندي إسرائيلي يعتدي على ناشط سلام أجنبي خلال تظاهرة ضد جدار الفصل العنصري في بيت جالا في الضفة الغربية أمس (أ ف ب)

بولندا تؤكد اعتقال شخص في قضية اغتيال المبحوح وتل أبيب تعلن أنه إسرائيلي

سلة أخبار

المعلم: توافق سعودي - سوري تجاه القضايا العربية

أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم، أن العلاقات بين سورية والمملكة العربية السعودية، تعيش حاليا حالة توافق تجاه العديد من القضايا العربية.

وقال المعلم في حديث صحافي نُشر أمس، إن "حكمة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس السوري بشار الأسد، ساهمت في زوال الغيمة التي كدّرت صفو العلاقة الأخوية بين البلدين الشقيقين".

وأشار الوزير السوري أيضاً الى أن "العلاقات التركية-السورية تعيش حالة من الوئام خلال هذه المرحلة، وأن تدريبات مشتركة سورية-تركية أجريت أخيرا قرب أنقرة ركزت على التعاون في مجال الإنقاذ ومكافحة الكوارث، كما جرت مناورات عسكرية بين القوات السورية والتركية".

(الرياض - د ب أ)

غزة: مقتل فلسطيني صعقاً بالكهرباء داخل نفق

أفاد مصدر طبي فلسطيني، بأن شاباً فلسطينياً توفي أمس صعقا بالكهرباء داخل نفق على الحدود بين قطاع غزة ومصر.

وقال مدير عام الاسعاف والطوارئ في وزارة الصحة التابعة لحكومة "حماس" في قطاع غزة الطبيب معاوية حسنين، إن "الفتى عبد عاطف النجار (17 عاما) وهو من سكان خان يونس (جنوب قطاع غزة) توفي ظهر اليوم (أمس)، إثر صعقة كهربائية داخل نفق".

وأشار الى ان القتيل وهو من عمال الأنفاق نُقل الى مستشفى "أبويوسف النجار" المحلي في رفح.

وتتكرر حوادث القتل هذه باستمرار في الأنفاق التي تنتشر على طول الشريط الحدودي بين شقي رفح الفلسطيني والمصري.

(غزة - أ ف ب)

اتفاق بين الحكومة اليمنية والقبائل على التهدئة في «مأرب» وعدم إيواء «القاعدة»

توقفت أمس المعارك بين الجيش اليمني والمسلحين القبليين في محافظة مأرب شرق البلاد، وذلك بعد أربعة أيام من المعارك، على خلفية شن الجيش حملة أمنية على منطقة عبيدة للبحث عن مطلوبين في جريمة قتل جنود يمنيين.

وأكدت مصادر قبلية يمنية أمس أن الحكومة اليمنية والقبائل في "مأرب"، اتفقا على التهدئة، وعدم ايواء القبائل أي عناصر من تنظيم القاعدة.

وقال شيخ قبلي لوكالة فرانس برس، طالبا عدم الكشف عن اسمه، إن "اتفاقا تم بين السلطات وعدد من مشايخ عبيدة ينهي حالة التوتر في محافظة مأرب"، وأضاف أن "شيوخ القبائل التزموا بالوقوف يدا واحدة ضد التخريب او ايواء مطلوبين امنيا او متهمين بالانتماء إلى القاعدة"، مشيراً الى أن "الاتفاق يقضي بالسماح للفرق الفنية البدء بإصلاح انبوب النفط الذي تعرض للتفجير صباح السبت".

وأوضح الشيخ أنه "بموجب الاتفاق ستزال النقاط القبلية التي استحدثتها مجموعة مسلحة من قبيلة آل حتيك، لقطع الطريق امام ناقلات النفط والغاز والسيارات الحكومية القادمة من والى مأرب".

وذكر المصدر نفسه انه من المتوقع ان تباشر الفرق الفنية فوراً عملية اصلاح انبوب النفط الوحيد الذي ينقل النفط من مأرب إلى ساحل البحر الأحمر غرب اليمن.

والتزمت السلطات، بحسب الشيخ، التحقيق في القصف المدفعي الذي طال منازل أبناء قبيلة آل حتيك وآل جميل في منطقة عبيدة، خلال الحملة التي بدأتها السلطات لملاحقة عناصر من "القاعدة" متهمين بقتل ضابط وجنديين في كمين في 5 يونيو الجاري.

من جانبه، قال موقع وزارة الدفاع اليمنية إن وزير الداخلية مطهر المصري التقى مشايخ وأعيان قبيلتي عبيدة والأشراف في مأرب، واستعرض معهم "سياسات الدولة وتوجهاتها في مكافحة الارهاب وتثبيت الأمن والاستقرار، وخصوصا في محافظة مأرب، والدور الذي يساهم به المشايخ والأعيان في تنفيذ هذه السياسات والخطط".

في سياق آخر، أفاد مسؤولون يمنيون محليون بأن مسلحين قتلوا بالرصاص مسؤولا أمنيا كبيرا في محافظة أبين جنوب البلاد، وأن جنديين لقيا حتفهما خلال إبطالهما مفعول قنبلة قرب معسكر للجيش في محافظة الضالع الجنوبية.

وقال مسؤول في محافظة أبين إن جلال العثماني المسؤول الأمني الكبير في المحافظة قتل خارج منزله بعد تعرضه لوابل من الرصاص أمس الأول.

(صنعاء . أ ف ب، أ ب، رويترز، كونا، د ب أ، يو بي آي)

الأقباط يتظاهرون للمطالبة بقانون للأحوال الشخصية

● القاهرة - قاسم عوض ومحمد فتوح

نقل العشرات من الأقباط أمس، غضبهم إلى مقر البرلمان المصري، تنديداً بحكم قضائي يمنح حق الزواج الثاني للمطلقين، مطالبين بسرعة إصدار قانون الأحوال الشخصية الموحد لغير المسلمين.

وقرر وزير العدل المستشار ممدوح مرعي تشكيل لجنة من مكتبه الفني لإعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين في 30 يوماً تبدأ من أول اجتماع للجنة، وهو المطلب الرئيسي الذي ركز عليه البابا عقب إعلانه رفض الحكم وتجديده رفض لائحة 38 التي تحكم بها الدولة في شؤون الأحوال الشخصية للأقباط.

وكان البابا شنودة منذ بداية توليه الكرسي البابوي عام 1971 قد احتج مراراً على لائحة الـ38 التي تأخذ بها الدولة، مؤكداً أن المجلس الذي قدم اللائحة وقتذاك كان من الإداريين الذين لا يفقهون في أمور الدين، مشدداً على وجود خلل في أسباب قبول الطلاق التي أقرتها اللائحة، ما يسبب للكنيسة مشاكل كبيرة.

وقدم البابا قانون أحوال شخصية موحداً للأقباط في ثمانينيات القرن الماضي، أعده الفقيه القانوني صوفي أبوطالب الذي كان يرأس البرلمان وقتها، وكانت أهم ملامحه التركيز على إقرار مسألة الطلاق لعلة الزنى فحسب، وبعد وفاة أبوطالب لم يتم الحديث عن القانون مجدداً، إلا أن البابا أكد في مؤتمره الصحافي الأخير أنه أثار الأمر مع أكثر من مسؤول ولم يحصل منهم إلا على وعود.

وكشف مستشارون في اللجنة التي أمر بتشكيلها وزير العدل لـ"الجريدة" أن اللجنة ستعرض القانون الذي أعده البابا سابقاً رداً على لائحة الـ38 للنقاش، وهو الأمر الذي قد يتسبب في نشوب مشاحنات بين أعضاء اللجنة الذين رأى آخرون منهم ضرورة إجراء تعديلات في بعض بنود قانون البابا، بينما رأى آخرون تقديم القانون كما هو دون أي تعديل.

وأكد رئيس لجنة الإعلام للطائفة الإنجيلية وأحد أعضاء اللجنة التي تناقش القانون إكرام لمعي، أنه سيتمسك بتعديل قانون الطلاق الذي طرحه البابا، مشدداً على تمسكه ببنود لائحة الـ38 في هذا الشأن والتي أقرت ستة أسباب أخرى غير الزنى لقبول الطلاق، مضيفاً أن هذا هو الأنسب لأحوال الأقباط حالياً.

وتمسك رأس الكنيسة الكاثوليكية في مصر الأنبا يوحنا قلته بقانون البابا دون أي تعديل، مصرحاً لـ"الجريدة" بأنه "وقّع على قانون البابا سابقاً ولا يعتقد بوجوب إجراء أي تعديل عليه، مؤكداً مساندته لرأي البابا في مسألة الطلاق".

وقال المفكر القبطي العلماني كمال زاخر إن مؤتمر العلمانيين الأقباط المقبل "سيخصص لمناقشة مسألة الزواج الثاني"، ودعا إليه كل الطوائف المسيحية، كما دعا البابا شنودة لحضور المؤتمر.

واتفق زاخر في تصريح لـ"الجريدة"، مع الرؤية الإنجيلية بضرورة تعديل بنود قانون البابا في مسألة اقتصار قبول الطلاق لعلة الزنى، مشيراً إلى وجود مستجدات حياتية تحتم ذلك.

مصريون أقباط يتظاهرون أمام مجلس الشعب في القاهرة أمس (الجريدة)

أزمة «شهيد الإسكندرية» تنتقل إلى البرلمان

● القاهرة - - أحمد عدلي وأحمد جاد

انتقلت أزمة الشاب الذي قُتل على أيدي الشرطة في محافظة الإسكندرية خالد محمد سعيد، والمعروفة إعلامياً باسم "شهيد الطوارئ" إلى البرلمان أمس، بعد أيام من التظاهرات المنددة بقتل الشاب، وبعد بيان قوي من منظمة "العفو الدولية" ومنظمات مصرية وعربية عدة، اعتبرت الحادث نوعاً من الإعدام دون محاكمة.

ووقعت الحادثة عندما اعتدى اثنان من رجال الشرطة السريين على مواطن في الإسكندرية أمام المارة وضرباه إلى أن فارق الحياة -بحسب شهود عيان- بينما قالت وزارة الداخلية في بيان لها، إن الشرطيين كانا يطاردان مطلوباً في عدة قضايا، أدت مقاومته -بتناول لفافة مخدرة- إلى وفاته في الحال.

وتقدم النائب حمدين صباحي ببيان عاجل إلى مجلس الشعب أمس، حول "تجاوزات وزارة الداخلية في حق المصريين بموجب قانون الطوارئ"، مستشهداً بحالة الضحية سعيد.

وجاء في البيان أن المعلومات المنشورة تقول إن سعيد (28 سنة) "كان موجوداً في أحد المقاهي حين داهمه مخبران، وعندما اعترض على طريقة تعاملهما الفظّة مع الرواد صفعه أحدهما على وجهه ثم قاما بضربه واقتاداه خارج المقهى وعذباه بوحشية ثم حملاه في سيارة الشرطة، وبعد نصف ساعة تقريباً أعاداه إلى نفس المكان وألقيا به وفرا هاربين".

وقال صباحي: "لو صحَّت هذه المعلومات فهي جريمة تستوجب محاكمة جنائية عاجلة عادلة لفردي الشرطة القائمين بالتعذيب، لقد روعت هذه الواقعة البشعة كل المصريين، وأثارت ردود فعل غاضبة واسعة تتطلب تحركاً برلمانياً عاجلاً لمحاسبة الداخلية عليها وضمان محاكمة القتلة".

من جانبها، نظمت أمس، القوى السياسية وقفة احتجاجية في ميدان كليوباترا في منطقة سيدي جابر بجوار منزل الضحية، في الوقت الذي نظمت "الجمعية الوطنية للتغيير" وقفة مماثلة أمام وزارة الداخلية في القاهرة، استنكاراً لممارسات الداخلية المهينة للشارع المصري.

وشنت حركة "شباب 6 أبريل" هجوماً حاداً على أجهزة الأمن المصرية، بسبب بيان وزارة الداخلية حول وفاة سعيد.

وذكرت الحركة في بيان أمس، أن "الصور التي تم العثور عليها للشهيد تكذب ادعاءات الداخلية بأن موت الشهيد كان نتيجة اختناق، أياً كانت طريقته، وأن الجروح تمت نتيجة لضرب مستمر على الرأس باليد في الجهة اليمنى من الفك السفلي وضرب للرأس، إما بشيء صلب غير قاطع أو ضرب الرأس نفسه في شيء صلب غير قاطع كجدار أو بوابة حديدية"، بالإضافة إلى ضرب منطقة ما فوق العين اليمنى في شيء حاد كحافة منضدة أو خلافه".

خالد سعيد

البرادعي: السلطة التنفيذية لها سلطات غير موجودة في أي مكان في العالم

● القاهرة - الجريدة.

اعتبر المرشح المحتمل لانتخابات الرئاسة المقبلة الدكتور محمد البرادعي أن "جميع السلطات في مصر غائبة، فالسلطة التشريعية عاجزة، والتنفيذية لها نفوذ وسلطات مطلقة غير موجودة في أي مكان في العالم كله، والقضائية غير مستقلة".

وقال البرادعي في حوار مع صحيفة "الدستور" المستقلة نشر أمس: "أنا لست المسيح المخلِّص، ورغم ذلك أتعرض للصلب كل يوم في الجرائد والمجلات الحكومية". ومضى يقول: "أنا والشعب في حفرة ولابد من الصعود منها سوياً"، مشيرا إلى أن "مصر في الوقت الحالي في موقف من أسوأ ما يكون، أصبحنا أعداء أنفسنا، ومنذ حوالي 58 عاماً (تاريخ قيام ثورة يوليو) ننتقل من سيئ إلى أسوأ". وأضاف: "أتمنى من الله أن يكون التغيير سلمياً، أعلم أن التغيير حل وأنه قادم وأن المسألة مسألة توقيت، فهذه أسلم وسيلة تتفق مع طبيعة الشعب المصري المسالم الذي لا يريد أكثر من انتخابات حرة نزيهة وفتح باب الانتخابات لمن يرغب، أريد التوقيعات من أجل إقامة الدليل على وجود مصداقية لي، والتوقيعات رمزية، لكنني في حاجة إليها لأنه بمليون توقيع ستصبح لي شرعية، أنا لا أريد أن أدخل أو يدخل الشعب المصري في صدام مع النظام".

وأشار البرادعي الى أن "الشعب المصري من الماركسيين إلى الإخوان المسلمين يخططون ويقولون ما يريدونه وأصبحت هناك رغبة في أن يسيروا من محطة لأخرى من الاستبداد إلى الديمقراطية، وبعد ذلك كل شخص منهم سيأخذ الميكروباص الذي سيوصله إلى طريقه المستقل، فاليوم عندما ننظر إلى المجتمع المصري نرى أنه أصبح قبائل صغيرة وأصبح مفهوم الإنسان المصري للمجتمع هو عائلته وأولاده". وأضاف: "فلا يمكن أن يكون هناك اليوم 8 أغنياء مصريين على قائمة أغنى أغنياء العالم، وليس هناك ثري واحد إسباني في هذه القائمة، وباقي الشعب المصري قريب من خط الفقر، بينما 42 في المئة تحت هذا الخط، فالفقير في مصر يبلغ دخله في العام 1800 جنيه، والفقير المدقع يحصل على 1000 جنيه في السنة، وهو ما لا يمكن استمراره".